

دور حقوق الإنسان في الاستقرار السياسي والمجتمعي في ليبيا

*د. عبد الواحد القمودي **أ. طارق الأمين عصمان T.osman@uot.edu.ly

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى توضيح العلاقة بين ترسيخ مبدأ حقوق الإنسان في المجتمع والاستقرار السياسي والمجتمعي، صحيح أن هناك كثير من العوامل التي تساهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي، إلا ان مبدأ حقوق الإنسان يلعب دور مهم ومحوريا في الاستقرار السياسي، فهو بمثابة البوابة التي تفتح المجال للعديد من القيم والمبادئ، مثل العدالة والمساواة والحرية والتضامن والمشاركة السياسية وغيرها من المبادئ الإنسانية، كما أنه يعمل ككبح يلجم ويكبل السلطة الحاكمة، وكل من لديه السلطة في صنع القرار، وخصوصا مع تبنيه من قبل المنظمات الدولية .

تفتقر ليبيا لحالة الاستقرار السياسي والمجتمعي، منذ القرن العشرين، رغم أنها ظاهريا تبدو مستقرة، بسبب السيطرة الأمنية المفرطة، إلا انها غير مستقرة، ويتضح ذلك من خلال التخبط في اصدار القوانين والتشريعات المتكررة وتغيير الوزارات... الخ في سبعينيات القرن الماضي؛ ويرجع ذلك بسبب الفجوة بين الحاكم والمحكوم، بالإضافة إلى تدني مبدأ المواطنة وحقوق الأناسان لشريحة كبيرة من المجتمع، وهذا الغياب في هذه الثقافة، جعل الكثير من الأفراد لا يعي حقوقه ولا يطالب بها عند تعرضه لانتهاكها، مما أدى إلى زيادة سطوة كل من يمتلك سلطة لقناعته بعدم وجود عقاب والإفلات منه، وهذا على المدى البعيد أدى إلى شرح اجتماعي وبمجرد أن انهارت الدولة في 2011م، ظهرت الصراعات والمشاكل الاجتماعية والسياسية والثقافية كردة فعل بسبب القهر والظلم الذي كان سائد في السابق، واخذ الحق بالقوة (الغلبة) بعيدا عن القانون، وتشرذم المجتمع وشرخ في النسيج الاجتماعي.

إن تطور المجتمعات في مجال التواصل وتبادل التجارب والخبرات المجتمعية، ونشوء طبقات من المثقفين، يحتاج بضرورة إلى تطور آليات ومؤسسات ليعبر بها المجتمع عن حقوقه وطموحاته، وبدون وجود هذه المؤسسات أو ضعفها، تزداد الفجوة بين الحاكم والمحكوم، ومع مرور الوقت، تؤدي في نهاية المطاف إلى زعزعة الاستقرار أو انهيار النظام. المؤسسات أو ضعفها، تزداد الفجوة بين الحاكم والمحكوم، ومع مرور الوقت، تؤدي في نهاية المطاف إلى زعزعة الاستقرار أو انهيار النظام.

* عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس ليبيا

** عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس ليبيا

إن الأنظمة الغير ديمقراطية، هي أنظمة هشّة، رغم أنها تمتلك وسائل القوة والقهر الضخمة، وتثبت استقرارها وتفرض أمنها بهذه القوة الأمنية المتعددة كما وكيفا، وليس أمنها نابع من قناعة المواطنين، بضرورة المحافظة على الدولة ومكتسباتها، وهذا الاستقرار هو مؤقت وهش، وسرعان ما تنهار في أول أزمة سياسية أو اقتصادية، ويتمخض عن هذا الانهيار، انهيار مؤسسات الدولة بالكامل كما في ليبيا واليمن وضعفها كما في تونس ومصر، ويتشردم المجتمع ويدخل المجتمع في نفق الحروب والصراعات الأهلية، وهذه الحروب تخلف ورائها المزيد من التشردم والتقسام وإهدار الموارد ومن تم الفقر والجهل والمرض، ليصعب بعد ذلك معالجة هذه الإشكاليات على الأمد القصير، ويحتاج المجتمع لفترة طويلة لرأى هذا الصدد من خلال مصالح وطنية شاملة. بينما النظم الديمقراطية على العكس من ذلك، فهي تتسم بالاستقرار السياسي والاجتماعي؛ لأن هذا الاستقرار نابع من العقلية الذهنية والثقافية للمجتمع، واقتناع الأفراد بأن الدولة هي مكسب ويجب المحافظة عليها من خلال احترام القوانين والتشريعات والدستور، واحترام الآخرين الشركاء في الوطن، وإن الوطن للجميع مهما كانت دياناتهم أو ثقافتهم المختلفة، فهذا التنوع هو مصدر غناء وثروة للمجتمع والدولة، حيث تذوب الأقليات في المجموع، وتصبح المصلحة واحدة ويتلاشى هذا الاعتقاد بالأقلية، فالجميع متساويين في الحقوق والواجبات، يجمعهم الوطن (حق المواطنة).

المقدمة:

حقوق الإنسان هو موضوع الحاضر والمستقبل على صعيد الأمم والعلاقات الدولية، خصوصا في ظل العولمة، حيث اصبح العالم قرية واحدة يؤثر ويتأثر ببعضه، وهو من مستلزمات وجود الإنسان نفسه، وإن وجوده مند وجد لا يفصل عن وجود التناقض والتضاد والتصارع بينه وبين نفسه وبين أبناء البشرية جميعهم، وبملكة العقل يرتقى الإنسان على بقية الكائنات الحية، والعقل الإنساني، مند الخليقة، يبحث في موضوع حقوقه وعدم استسلامه أمام معطيات ومتغيرات الواقع، وزادته الشرائع السماوية التي نادى بحقوق الإنسان دفعة إلى الأمام، وهذا المبدأ كغيره من المبادئ مر بالعديد من المراحل والتمفصلات، وكل مرحلة يتطور فيها الإنسان يزداد هذا المبدأ في الاتساع، وهو ضرورة من ضرورات الحياة الكريمة، كما انه لا يتعارض مع الثقافات والديانات المختلفة للمجتمعات، إلا أن هناك العديد من الآراء حول مبدأ حقوق الإنسان، منهم من يحاول حصره على مجتمعات معينة فقط، ويعتبره البعض الأخر أداة لتدخل الخارجي، وهذه الآراء يشوبها شيء من الصواب وهي في حالات شاده، كنسخ هذا المفهوم دون مراعاة لسياق التاريخي التي مر بها وغرسها في مجتمعات أخرى لم تمر بنفس السياق التاريخي والتطور المجتمعي، وكذلك عدم وجود ضوابط قانونية توطن عمل هذه المؤسسات كما إن تضيق الخناق على هذه المؤسسات قد يدفعها إلى الاحتماء والاستعانة بالخارج، وتكون بذلك أداة لتدخل

الخارجي، ولكن عند إفساح المجال لها بين الخاص والعام وإعطائها الحيز المستقل وتقنين عملها بأطر قانونية متعارف عليها ومتماهية مع ثقافة المجتمع فإن هذه المؤسسات تؤدي غرضها المنوط بها، لأنها في نهاية المطاف هي ليست خصم لسلطة ولا للمجتمع ولا لثقافته أو عاداته أو دياناته، فهي بوصلة ومرشد لسلطة والمجتمع نحو الرقي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وكرامة الإنسان.

الإطار المنهجي:

1- مشكلة الدراسة.

تتمثل إشكالية الدراسة في حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي لكثير من الدول العربية، وهذا ترتب عليه انعدام فرص التنمية وتدني الانسجام المجتمعي، وبالتالي فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤل المطروح وهو كيف نرسخ الاستقرار السياسي والمجتمعي؟ وهل منظمات حقوق الإنسان تلعب دور في تحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي؟ وهذا التساؤل الرئيسي يتفرع منه عدة تساؤلات فرعية متمثلة في الآتي: - ما هو مفهوم حقوق الإنسان؟

ما هو مفهوم الاستقرار السياسي؟ وما علاقته بالاستقرار الاجتماعي؟

ماهي علاقة مؤسسات حقوق الإنسان بالاستقرار السياسي والاجتماعي؟

2- أهداف الدراسة.

- تهدف هذه الدراسة الى كشف العلاقة بين مبدأ حقوق الإنسان والاستقرار السياسي والمواطنة والوطنية، كما تهدف الدراسة الى توضيح الطريقة لترسيخ هذا المبدأ؛ وذلك عن طريق التوعية بالحقوق والواجبات، وإدخالها في ثقافة الفرد، وتحويلها إلى جزء يومي في حياته مع تعامله مع الآخرين من خلال منظمات المجتمع المدني.

- إعادة النظر في القيم والمبادئ السلوكية التي تتنافى مع حقوق الإنسان، وتكسير حاجز الجمود الثقافي من عادات وتقاليد التي صبغت بصبغة دينية على مر التاريخ وتحديثها، ومحاولة ربط حقوق الإنسان بالمبادئ الدينية.

- توعية الفرد بأهمية التضامن والعمل الجماعي وكيفية المطالبة بحقوقه واحترام حقوق الآخرين، وإن أي انتهاك لحقوق الإنسان يتم رصده وتوثيقه من قبل المنظمات الدولية، وإن جزء هذه الانتهاكات لا تسقط بالتقدم وإن مرتكبيه سيتعرضون للعقاب، وبالتالي تلجم كل من لديه السلطة.

3- أهمية الدراسة.

- تكمن أهمية هذه الدراسة في انها تقدم رؤية تربوية اخلاقية من شأنها الرقي بالمجتمع من جهة وترسيخ الأمن والاستقرار داخل المجتمع من جهة اخرى.

- التعرف على العلاقة بين مفهوم حقوق الإنسان والاستقرار السياسي والاجتماعي، واثر هذا على ترسيخ المواطنة والوطنية وتقوية مؤسسات الدولة.

- من أهمية هذه الدراسة ايضا انها تعالج بعض المشاكل داخل المجتمع؛ بسبب الاختلافات والتنوع في المكونات الاجتماعية، وهذا يحتاج الى ترسيخ مبدأ وقاعدة مشتركة يتفق عليها الجميع وفي الوقت ذاته تحقق قيم نبيلة تساهم في إرساء التسامح ونبذ جميع أشكال العنف، والعدالة وسلطة القانون والمشاركة السياسية.

2-فرضية الدراسة.

إن ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في المجتمع هو صمام الأمان للاستقرار السياسي والمجتمعي، والضمان للعيش المشترك بين فئات المجتمع المختلفة، وبالتالي فإن مبدأ حقوق الإنسان كمتغير مستقل مرتبط بعلاقة اقتران مع الاستقرار المجتمعي والسياسي كمتغيرات تابعة.

3- المناهج المستخدمة.

تنتهج هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي على مستوى الدولة.

4- مصادر البحث.

تم الاستعانة بمصادر بحث ثانوية متمثلة في المراجع والدوريات والمواقع الإلكترونية.

5- المفاهيم المستخدمة.

- **الأفكار الأيديولوجية.** تعتمد النظم الشمولية في بقائها في الحكم على تغييب الوعي الجمعي من خلال طرح افكار واطروحات وفرضها على المجتمع لغرض الهيمنة والاحتواء، وهي بمثابة الأفكار المقدسة والغير قابلة لنقد او التغيير .
- **المواطنة.** وهي شرط من شروط حقوق الإنسان، وهي تعني الحقوق والواجبات، حقوق المواطن ابتداء من الجنسية وانتهاء بالحياة الكريمة، من تعليم وصحة وعمل وسكن الخ، والواجبات نحو الوطن ابتداء من دفع الضرائب واحترام القوانين وشركاء الوطن وانتهاء ببذل النفس والتضحية في سبيله.
- **الوطنية.** وهي ليست مجرد شعارات يتبناها كل فرد ويندد بها، بل هي ذلك الشعور الحقيقي النابع من الوجدان والعقل والتفكير بالانتماء لهذا الوطن والتضحية بالنفس في سبيل رقيه وحمايته، وهي التي تتوفر للمواطن.
- **الاستقرار السياسي.** وهي مرتبطة بمدى شرعية النظام وقبول المحكوم بالحاكم، ومن مؤشرات الثبات في السياسة العامة والتشريعات والقوانين ومأسسة الدولة.

• الاستقرار الاجتماعي. وهو شعور الفرد بالانتماء لشركائه في الوطن، فلا يتعدى على حقوقهم او ممتلكاتهم، ومن مؤشرات احترام القانون والتشريعات والعمل الجماعي المنظم في المؤسسات المدنية والتطوعية وجميع مجالات الحياة، والتعاون والانسجام المجتمعي.

6- تقسيمات الدراسة.

من خلال الفرضية والأهداف المثارة في هذه الدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمس مباحث

والمتتمثلة في الآتي: -

المبحث الأول: مفهوم ومراحل تطور حقوق الإنسان.

المبحث الثاني: أهمية حقوق الإنسان وأثره على المجتمع.

المبحث الثالث: دور المنظمات المحلية والعالمية في ترسيخ حقوق الإنسان.

المبحث الرابع: الاستقرار السياسي والاستقرار المجتمعي.

المبحث الخامس: علاقة حقوق الإنسان بالاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا.

ثم النتائج والتوصيات والمراجع.

المبحث الأول. مفهوم ومراحل تطور حقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي جملة مشتقة من كلمتين، الحقوق والإنسان، الحقوق وهي جمع لكلمة الحق، والحق هو الشيء الصواب او الملك المقدس، اما كلمة الإنسان فهو الكائن الذي خلقه الله وكرمه وفضله عن باقي المخلوقات، فهو البشر جميعاً، لا فرق بين ذكر او أنثى ولا بين ابيض او اسود ولا بين فقير وغني، وحقوق الإنسان ككلمة مجتمعة تعني حق الإنسان في الحياة الكريمة والعيش بحرية وضمان اكله وشربه وعمله ومسكنه دون التعرض لأي أنواع من الظلم والقهر، ففي السابق وفي أوروبا في القرن الثامن عشر كانت حقوق الإنسان مرتكزة على حقين، حق الحرية وحق المساواة، ثم تطورت بعد ذلك ليكتسب هذا المفهوم عدة حقوق وهي حق الحياة وحق الاعتقاد وحق المساواة وحق المرأة (الجابري 2014، ص146) وحق العمل والتعليم والصحة والسكن، وحقوق الإنسان هو مبدأ قديم مرتبط بالإنسان وليس وليد هذه اللحظة، ولكن ظهر بصيغ مختلفة ومر عبر تمفصلات ومراحل زمنية حتى وصل إلى ما هو عليه الآن، وقد عمل كثير من الفلاسفة والمفكرين الى ترسيخ هذا المفهوم ابتداء من أفلاطون من خلال ترسيخ مبدأ العدالة في دولة المدينة، وهي قيام الفرد بأداء الوظيفة الأنسب له، وبما تتلاءم مع قدراته، حتى يتسنى له التكامل مع الآخر والعيش بانسجام معه من خلال تبادل الحاجات وتوفرها، واعتبر الملكية الخاصة تساهم في الكراهية وانشقاق المجتمع وتعدي الأفراد على بعضهم نتيجة الطبيعة البشرية الأنانية والتي تبحث عن المصلحة الخاصة، وبالتالي تم إلغاء الملكية الخاصة، بينما

أرسطو يرى أن الملكية الخاصة هي حق من حقوق الإنسان، ومن خلالها يستمد السعادة، فلا يجب أن يحرم الإنسان من هذا الحق، كما يرى أن مبدأ الصداقة، من خلال الجمعيات والنوادي والحفلات الاجتماعية والمناسبات، هي التي تحد وتقيد أنانية الفرد، حيث ينصهر الفرد في الجموع، ويرتبط بهم ويتقاسم القيم الأخلاقية معهم، ولا يخرج عن رغبة الجموع، وهذا يساهم في توحيد المجتمع واحترام حقوق الأفراد لبعضهم البعض (ديلو 2002، ص 696)، وهيجل يرى أن الدولة هي الحافظة للحقوق، حيث تمثل الدولة العقل والمجتمع يمثل الروح، وبالتالي يجب على العقل توجيه هذه الروح، فالدولة هي المدركة للمصلحة العليا للمجتمع، وبالتالي يجب أن ينصاع المجتمع إلى إرادة العقل المتمثلة في الدولة، وبالتالي فإن حقوق الإنسان مرتبطة بتكون الدولة، التي تحفظ حقوق الجميع، كما توجه الجميع إلى الخير العام، أما آدم سميث فهو يربط حقوق الإنسان بالازدهار الاقتصادي، وتمتع الإنسان بالغناء والثروة والرفاهية، كما جاء في كتابه ثروة الأمم، ويرى سميث أن غناء وثراء المجتمع وترابطه وحفظ حقوقه واستقراره، يتم من خلال تحقيق الازدهار الاقتصادي وتمتع الأفراد بالثروات وتوفير حاجاتهم المادية، وهذا يساهم في توحيد المجتمع والنسجام الاجتماعي، فالفقر والحاجة هي التي تزرع الحقد والعنف والكراهية والجريمة، فالفقر عدو الإنسان، أما حمورابي، وهو حاكم بابل وهي مدينة في العراق، حيث أخذ مبدأ تحقيق حقوق الإنسان من الناحية القانونية، وقد ركز على الجانب القانوني لحقوق الإنسان والذي اشتهر بإصداره لعدة قوانين، وقد صاغ تشريعات وقوانين مرتبطة بحقوق الإنسان بما يتجاوز 280 مادة، وقام حمورابي بإلزام الحكام الذي يتبعونه وجميع الأفراد والموظفين بهذه التشريعات، وأمر كذلك بنقشها فوق قطعة حجرية ضخمة تسمى بالمسلة، وتوجد هذه المسلة في متحف اللوفر في العاصمة الفرنسية باريس، وصاغ الإسلام حقوق الإنسان بصيغة مجتمعية، حيث اصدر العديد من التشريعات الإسلامية والإنسانية التي تعلي من قيمة الإنسان، حيث ربط الميثاقية بالقيم المعيارية، أي ربط بين حياة الآخرة وجنة الخلد بإعمال الحياة الدنيا، والوصول لجنة الخلد عن طريق العمل الدنيوي والمتمثل في احترام الإنسان لأخيه ومساندته ومساعدة الضعفاء وتطبيق الفرد لهذه الشريعة، فأوجب الجميع بالالتزام بها، وسن جزاء لمن ينتهكها، وإضافة للكثير من الأحاديث والآيات التي تحث على هذه الحقوق والواجبات، ثم تطورت حقوق الإنسان عبر الفترات الزمنية حتى نضجت بإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أن شهد العالم الحرب العالمية الأولى والثانية وانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وما ألت إليه الإنسانية من دمار وانتشار العنف والظلم وتشردم المجتمعات بسبب الحروب الأهلية التي ادت الى الفقر والمجاعة والوبئة، وكان من اللازم أن يوثق العالم بمعاهدة أو اتفاقية تضمن حقوق الإنسان وإدخالها ضمن ميثاق الأمم المتحدة وقد تم ذلك عام 1945م تم إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليرسخ حقوق الإنسان، ويلزم الدول التي وقعت عليه باحترام وحماية هذه الحقوق ومعاقبة كل من يتعدى عليها،

وذلك حسب الإعلان الصادر من الأمم المتحدة عام 1948 والاتفاقية التطبيقية لهذا الإعلان التي أبرمت بين الدول الأوروبية لحقوق الإنسان سنة 1950م والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان سنة 1969م (الجابري 2003، ص 140) باعتبار أن جميع الصيغ تصدر عن ثوابت مشتركة لجميع البشر وسكان هذه الأرض وهي تتماشى مع جميع الثقافات والديانات لأن جوهرها تكريم الإنسان ورفع الظلم والقهر عنه، وإمداده بحياة تليق بالإنسان الذي كرمه الله عز وجل وفضله عن باقي المخلوقات، وبذلك تحول هذا المفهوم من الخصوصية الأوروبية إلى العالمية؛ لأن احترام حقوق الإنسان يساهم في استقرار الدولة القطرية فحسب، بل يؤدي إلى استقرار العالم بأسره، وكثيرا من الأحيان نجد هناك التشكيك في مثل هذه المنظمات الحقوقية وبصفة عامة منظمات المجتمع المدني، وخاصة في دول العالم الثالث، من قبل النظم السياسية وخاصة النظم التسلطية وحزبها الحاكم، الذي يسيطر على المنابر الإعلامية، وتحاول نشر والدعاية وتسويق لنظرية المؤامرة، لأنها الشماعة التي تعلق عليها فشلها في مشاريع التنمية، لأن فعالية مثل هذه المنظمات سوف تعرضها للمساءلة وتقبيد سلطتها المطلقة، وتدفعها في نهاية المطاف إلى أحقية المجتمع بالمشاركة السياسية.

حقوق الإنسان هذا المبدأ الغير ثابت، والذي يتغير ويتطور عبر المراحل الزمنية في المجتمع من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، لأن مفهوم حقوق الإنسان ونوعه يرتبطان بالأساس التصوري الذي نتصور به الإنسان الكريم، وان هذه الحقوق دائما في اتساع وتتطور بتطور الإنسان والمجتمع، وكلما زاد اتساع وتنوع حقوق الإنسان، اتسع الحيز المستقل ونطاق الحرية، وفي المقابل تقيد السلطة الحاكمة، وهو بهذا الميكانيكيزم يساهم بقدر كبير في اطلاق الحريات وفي عجلة التطور والإبداع والرقى بالمجتمع، لشعور الإنسان بقيمته واقتداره كعنصر فاعل ومؤثر له قيمة كمواطن، وهذا يعطيه الثقة بالنفس والانتماء للوطن والبشرية جمعا.

نستخلص مما سبق بأن حقوق الإنسان هي جملة من المبادئ الأخلاقية والمعايير الاجتماعية التي تضع السلوك البشري في دائرة الوصف النموذجي، كما انه يعتبر مبدأ يمنع انتهاكه او المساس به، وهي حق له بغض النظر عن اللغة او الدين او الجنس او الأصل العرقي الذي ينتمي له، وينبغي حمايته كحقوق قانونية في إطار القوانين المحلية والدولية، وتفرض على المرء احترام الحقوق الإنسانية للآخرين، ولا يجوز أن تنتزع هذه الحقوق إلا نتيجة لإجراءات قانونية واجبة ووفقا لظروف محددة، وإقرار هذه الحريات فإن المرء يستطيع أن يتمتع بالأمن والأمان والعيش بكرامة، ويصبح قادراً على اتخاذ القرارات التي تنظم حياته، وفي هذا الصدد سوف نحدد أنواع وأنماط حقوق الإنسان في الفقرة التالية.

أنواع حقوق الإنسان.

تمكنت دول العالم بخلفياتها المختلفة في 10 ديسمبر من سنة 1948 من صياغة وثيقة ترتكز على مبادئ لحقوق الإنسان، تتكون من 30 مادة، وكل مادة تتعلق بحق من حقوق الإنسان وتتمثل المبادئ المهمة في أن : الناس احرار ومتساوين في الحقوق، ولكل فرد الحق في الحياة والحرية والامان الشخصي، ولا يجوز استعباد الإنسان أو استرقاقه، ولا تعذيبه، وأو اخفائه قسرا، فالناس سواسية امام القانون، وله الحق في محاكمة عادلة، ولا يجوز حجزه او نفيه، (الموقع الإلكتروني. واشنطن 10 ديسمبر 2020. alhurra.com)، وكذلك حق الإنسان في العمل، وبالتالي حق التملك والملكية الخاصة أو المشاركة، ولكل إنسان أن يقتني ما اكتسبه بجهده وعمله، والملكية العامة مشروعة، وتوظف لتقليل التفاوت الاجتماعي لمصلحة الأمة بأسرها، وتوظيف مصادر الثروة لتوظيف جيد يعود عوائده للشعب، فلا يجوز إهمالها ولا تعطيلها وترشيدها للنشاط الاقتصادي، وضمانا لسلامته، وعدم الاستغلال والاحتكار، وكل ما يؤدي إلى منافسة غير شريفة، وكذلك كل كسب يستغل ضوائق الناس، سواء من الجهات العامة أو الخاصة، والدعايات الكاذبة والخادعة، وللإنسان حق التملك ولا يجوز انتزاع ملكية نشأت عن كسب حلال، إلا في حالة المصلحة العامة ومع تعويض عادل لصاحبها، وتوفر عنصر التراضي، كأخذ قطعة أرض لغرض بناء منشأة عامة أو طريق...لصالح الأمة، كما أن كل مواطن له حق العمل، وأن يوفى أجره المكافئ لجهده دون ملاحظة، كذلك من حقوق الإنسان أن ينال المواطن كفايته من ضروريات الحياة، من طعام، وشراب، وملبس، ومسكن .. ومما يلزم لصحة بدنه من رعاية، وما يلزم لصحة روحه، وعقله، من علم، ومعرفة، وثقافة، ويمتد واجب الأمة في هذا ليشمل ما لا يستطيع الفرد أن يستقل بتوفيره لنفسه (الموقع الإلكتروني. http://hrlibrary.umn.edu/arab/UIDHR.html. اعتمد من قبل المجلس الإسلامي بتاريخ 19 أيلول/سبتمبر 1981)، ويمكن تصنيف هذه الحقوق في الآتي:

- 1- حق الأمن والسلامة، وهي تعني المحافظة على حياة الإنسان وأمنه، ومنع استعباده وتعذيبه أو خطفه قسرا من أي جهة كانت، فمن حق الإنسان ان يعيش في امن واستقرار داخل دولته، ومن مسؤولية الدولة المحافظة على هذا الحق، وتوفير الحماية له ولتملكاته وفق القوانين المعمول بها في الدولة.
- 2- حق الإنسان في الحرية، وهي تعني حق الإنسان في الحياة بحرية، ولكن يجب ان تكون هذه الحرية مقننة بحيث لا تتعدى على حرية الآخرين، وللحرية عدة أوجه، فمن ضمنها حرية التعبير بطرق السلمية عن الآراء والأفكار والمعتقدات، وحق النقد البناء في السياسات العامة للدولة لأنها تمس حياته، فالفكر الذي لا يتقبل النقد، هو فكر احادي وفكر سجين غير قابل للتطور والإبداع، فالنقد بذاته هو عملية تحديث وإصلاح.

- 3- حق الإنسان الاقتصادي. وهي تعني حق الإنسان في حصوله على الحاجات الأساسية، مثل المسكن والعمل والتعليم والصحة وحياء الرفاهية، وممارسة العمل الذي يتناسب معه وإمكاناته، وواجب على الدولة توفير هذا الحق طالما انه مواطن يتمتع بحق المواطنة، وذلك من خلال التنمية البشرية التي هي شرط من شروط حقوق الإنسان والمواطنة.
- 4- حق الملكية، وهي حق التملك الذي يكتسبه الإنسان نتيجة عمله المشروع الغير المخالف للقوانين، ولا ينبغي لأحد مصادره أو بالقانون الحق، وليس حق القانون، حيث قانون الحق هو من نتاج تشريعات الصادرة عن المجتمع من خلال المؤسسات البرلمانية، التي تكون من افراد يمثلون مصالح ورغبات المجتمع، والذين يتم اختيارهم بطرق الديمقراطية والانتخابية اما حق القانون فهو صدور قوانين من قبل السلطة دون مراعاة لمصلحة المواطن والتي لا تحظى بقبول المجتمع وعادة ما تكون مجحفة بحق المواطن وهي من مؤشرات عدم الاستقرار وسوف نتطرق اليها بشئى من التفصيل في المحور الرابع .
- 5- حق الإنسان في الحياة الصحية والمتمثلة في المحافظة على البيئة، والبيئة الصحية تشمل نظافة (الأرض، الهواء، الماء)، حيث الأرض وهو المصدر الذي يقتاد منه البشر من خيراتها ويجب ان تكون هذه الأرض بعيدة عن التلوث من المخلفات الصناعية والنشرية، لأنها تنعكس على مصدر الغذاء، وفي حالة وجود خلل في هذه البيئة سوف تؤثر على سلبا على حياة الإنسان، وان حياة الإنسان وصحته هي الركيزة الأساسية لحقوق الإنسان(الصباغ 1992، ص24)، أما الهواء يجب ان يكون صالحا وبعيد عن كل تلوث من عوادم المصانع او الآليات من خلال التخفيف من الانبعاثات الضارة، والمحافظة على الأشجار وزراعتها لأنها تخفف مثل هذه الانبعاثات وتلطف الجو وتنقيته من الأتربة والغبار الضار بالإنسان، والمياه من خلال توفير المياه الصالحة لشرب، والمحافظة على الشواطئ لأنها مصدر من مصادر غذاء الإنسان وتلوثها يعني الضرر بالإنسان، وهنا تجدر الإشارة الى مدى أهمية منظمات حقوق الإنسان للحفاظ على سلامة المجتمع والبشر جميعا من التلوث والاحتباس الحراري الذي قد يؤدي بالبشرية، وهناك العديد من المنظمات المهتمة بالبيئة مثل الجماعة الخضراء في جنيف وغيرها .
- 6- الحق في الأمان الشخصي والتحرر من الرق والتعذيب.
- 7- الحق في المساواة أمام القانون، والحماية من التوقيف التعسقي والاحتجاز القسري، والحق في المحاكمة العادلة، والحق في المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي والفكر والضمير والمعتقد الديني
- 8- الحق في التجمع والتجمهر وتكوين الجمعيات والمنظمات التطوعية والخيرية والمشاركة في النقابات العمالية (إصدارات اليونسكو 2009، ص22).

المبحث الثاني. أهمية حقوق الإنسان وأثره على المجتمع.

تتبع أهمية حقوق الإنسان في أنها تتأصل جميع فئات المجتمع وتساعد الناس على معرفة واجباتهم وحقوقهم والمطالبة بها، وهذا بدوره يلعب دوراً محورياً في تماسك المجتمع ونشر التسامح بينهم والحد من الحقد والكراهية والعنف والانتقام لدى المجتمع، كما أنه يعمل على لجم وكبح جماح كل من لديه سلطة على المجتمع، وبالتالي يؤدي إلى حسن استخدام السلطة والحذر في استخدامها، لأنه في حالة انتهاكه لحقوق الإنسان سيتعرض للمساءلة المحلية والدولية، فالقانون الدولي جرم جميع أشكال الانتهاكات، ومن خلال التوعية ومعرفة كل مواطن بحقه وحقوق الآخرين ترسم بذلك بيئة حياتية تليق بالإنسان، وتمكن كل إنسان من استعمال عقله حتى يختار لنفسه أهدافه وطرقه للحصول على مبتغاه طالما أنه لا يمس بحرية غيره، وبهذه الكيفية يتعلم الإنسان الحقوق والواجبات واحترام الآخرين، وتترسخ هذه القيم وتتأقلمها الأجيال عبر مؤسسات التنشئة.

أن حقوق الإنسان تهدف في مجملها إلى توفير حياة كريمة للإنسان من حيث حقه في التعبير عن رأيه دون الخوف من العقاب، وحقه في أن يعمل ويحصل على دخل كاف يمكنه من تحقيق مستوى معيشة مناسب له ولأسرته، وحقه في أن يحصل على التعليم والرعاية الصحية، وحقه في أن يعيش في بيئة نظيفة خالية من التلوث (البوعيشي 2013، ص 56)، وهذه الحقوق تكفلها جميع الديانات السماوية، ولا يوجد تعارض مع هذه الحقوق، والمتتبع لتاريخ الإنساني والتطور الحضاري يدرك أينما يوجد حقوق الإنسان واحترام الإنسان في كينونته وأدميته، وجدت النهضة والتطور والحضاري والتضامن والاستقرار الاجتماعي، وأينما فقد هذا المفهوم في أي دولة أو مجتمع في العالم، وجد العنف والظلم والقهر والتطرف والحروب الأهلية ومن ثم التخلف والجهل والفقر والتفكك الاجتماعي الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بانتشار الفساد والتدهور الاقتصادي، كما إن هذا المفهوم مرتبط بشكل مباشر بالوطنية والمواطنة، وفي غياب هذا المفهوم تتراجع وتتقلص كل هذه المبادئ.

إن المطالبة بحقوق الإنسان هي بحد ذاتها أداة أو طريق لإصلاح السلطة وصانعي القرار في الدولة والقياديين في المؤسسات السيادية في الدولة سواء كانت إدارية أو اقتصادية أو اجتماعية، لأن الإصلاح والتحديث هي عملية مستمرة ومتجددة حسب مطالب المجتمع والتغيرات الاجتماعية، فحالة الجمود وعدم التحديث تعني التخلف، لأن الحديث اليوم يصبح قديماً في الغد والمستقبل، كما أشار إليها ماكس فيبر، وبالتالي فإن المطالبة بالحقوق تدفع السلطة للبحث عن وسائل وابتكارها والاستعانة بالمهارات والعقول في التنمية البشرية التي تعتبر من أولويات حقوق الإنسان لخشية نظام الحكم من تدني شعبيته ومن ثم شرعيته ومن المنظمات المحلية والدولية، وثانياً عند توفير هذه الحاجات يكسب تأييد الشعب له، ويزداد قوة، وبهذه الديناميكية يحدث

التطور والتحديث والإبداع والابتكار من خلال الاستعانة بالمهارات والكفاءات لتحقيق الازدهار الاقتصادي وحل الأزمات ليصل المجتمع إلى حالة الرفاهية التي تنادي بها كل المجتمعات، وهذا ما حظيت به الدول المتقدمة والديمقراطية المتحضرة، حيث الرفاهية المجتمعية والانتعاش الاقتصادي مرتبطان ارتباطاً مباشراً بارتفاع معدلات التنمية البشرية في مجالات العمل والصحة والتعليم ومتوسط دخل الفرد (خشيم 2010، ص7) وهذا نتج من خلال مطالبات هذه المجتمعات المتكررة بحقوقهم، وكلما استجابة الحكومات لمطالب هذه المجتمعات، زاد التزام المجتمع بواجباته اتجاه الدولة وترسخ مفهوم المواطنة، والذي يعني الحقوق والواجبات، أي الحقوق أولاً وهي التزام الدولة بتوفير الحاجات للمجتمع العمل والسكن والصحة...، والواجبات وهي التزام الأفراد بالنظام القانوني ودفع الضرائب وحماية الوطن والحفاظ على المقدرات العامة...، والمواطنة ترتبط بشكل مباشر بالوطنية وحب الانتماء للوطن، فالوطنية ليست مجرد شعارات فضفاضة، ولكن الوطنية هي ثقافة مترسخة ومتوارثة عبر الأجيال وهي قناعة الأفراد بان الدولة هي مكسب لهم، وبالتالي يترسخ لديهم حب الانتماء لهذا الوطن، وتتجلى مظاهر هذا الانتماء من خلال إجابة العمل والإخلاص فيه والنزاهة والامانة والحب الصادق للوطن الذي ينعكس على افراد المجتمع، مما يزيد الوحدة الوطنية، والدفاع عنه والتضحية في سبيله؛ هذا الوطن الذي أعطى المواطن كل شيء من خيراته وأرضه وبذلك يجب الدفاع عنه وحمايته والمحافظة عليه، وبالتالي فإن ترسيخ مبدأ حقوق الإنسان في المجتمع أصبح حاجة ضرورية، وخصوصاً بعد الثورات العربية والتي أطلق عليها، الربيع العربي، الذي أزال اللثام والستار عن المجتمعات العربية، فاتضحت العيوب والأخطاء، وبيئت أن معظم أسباب هذه الثورات هو تدني وانتهاك النظم السياسية الحاكمة لحقوق الإنسان، وإن هذه الدول رغم قوتها الأمنية وسيطرتها الكاملة على المجتمع وإخضاعه ظاهرياً إلا أنها هشّة وضعيفة، وإن أفضل السبل لتقوية الدولة هو مد الجسور وتضييق الفجوة بين الحاكم والمحكوم كي يلتحم المجتمع مع السلطة ويؤيدها، ومن خلال وجود الحيز المستقل بين المجال العام والمجال الخاص، تتطلق مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع في اتجاهين متوازيين، يدعم كل طرف الآخر.

إن مهمة مؤسسات المجتمع المدني وخصوصاً المعنية بجانب حقوق الإنسان ليس الجانب النظري فقط، بل تقوم هذه المؤسسات بتشجيع وتعليم الفرد مبدأ التضامن الاجتماعي، والعمل التطوعي الجماعي ومساعدة المحتاجين، ومساندة الأيتام ودوي الاحتياجات الخاصة، وتعدد الجمعيات كما وكيفا، كما في مصر الجمعية الشرعية لكفالة اليتيم، وجمعية ابناء الصعيد لمساعدة الفقراء، وجمعية رعاية المعاقين في فلسطين، وجمعية الحريري في لبنان لتوفير ومساعدة المحتاجين (هلال 2005، ص 182) والتبنيه على ان هذا الدور واجب اخلاقي اتجاه هذه الفئة الضعيفة في المجتمع ويجب مسانبتها وتقديم الدعم لها، وتعليمها مجاناً حيث

الحق في التعليم أقرته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فقد جاء في المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ان لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة وعلى أساس الكفاءة، وإعطاء الحرية العلمية للباحث والأكاديمي في البحث العلمي، وتوفير كافة متطلبات البحث العلمي، من وثائق تاريخية، وبنية تحتية تساهم في رفع مستوى البحث العلمي، وهو حق من حقوق الباحث، عندها ستتطلق الأفكار والإبداعات وتظهر مجالات أخرى في مجال التعليم، وتخصصات جديدة تتناسب مع حركة التطور في العالم، خصوصاً في هذا العصر عصر ثورة المعلومات والتكنولوجيا، وهذا التنوع والاختلاف والتخصصات في مجالات التعليم هو ثراء ومكسب، يجب دعمها، لأنها في نهاية المطاف ستقود لصالح العام والتقدم الحضاري والمجتمعي وتدليل العقبات التي قد تعصف بالدولة من خلال مراكز البحوث الثقافية.

والخلاصة أن منظمات حقوق الإنسان تلعب دور في ترسيخ الوحدة المجتمعية وإزاحة الكراهية بين أفراد المجتمع الواحد، وتقليل الفجوة والتفاوت الاقتصادي بين أفراد المجتمع، وبناء الدولة بشكل مؤسسي ليضمن حقوق الجميع، وزرع ثقافة احترام سيادة القانون، وأن القانون يطبق على الجميع لأنه يحفظ حقوق الجميع، وأن الكل معرض للمساءلة وجود لأحد فوق القانون، وجود لفكرة الآفات من العقاب، وهذه الثقافة تصبح عادة يطبقها المجتمع بشكل يومي ويتوارثها الأجيال، وخصوصاً إذ صبغت بصبغة دينية، كما يتعلم الفرد المطالبة بحقوقه، وأن جرائم حقوق الإنسان تسقط بالتقادم، وأن هناك منظمات عالمية توثق مثل هذه الجرائم، وهذا ما سوف نوضحه بشيء من التفصيل في المبحث الثالث.

المبحث الثالث. دور المنظمات المحلية والعالمية في ترسيخ قيم حقوق الإنسان.

يعتبر مبدأ حقوق الإنسان مبدأ عالمي، ففي ظل العولمة أصبح العالم قرية واحدة يتأثر ببعضه، وأدى انتهاك لحقوق الإنسان في أي دولة، تتأثر بها جميع الدول، ولعل الهجرة الغير شرعية واخيراً انتشار وباء الكورونا في القرن الواحد والعشرين 2020 م وانتقاله بسرعة الى جميع دول العالم مثال على مدى ارتباط العالم ببعضه، ولذلك سعى المجتمع الدولي منذ القرن العشرين لوضع تشريعات وقوانين ومواثيق دولية تعنى بحقوق الإنسان، إن بعض الدول وخصوصاً الدول العربية، لم تفعل هذه القوانين على ارض الواقع، حيث تجد الدساتير والقوانين داخل هذه الدول تنص على الحرية واحترام حقوق الإنسان، والواقع العملي غير ذلك رغم التباين والاختلاف ومساحة الحرية من دولة لأخرى، وعلى الرغم من أن الجامعة العربية في اوائل عام 1971

من القرن العشرين اعلنت مشروع يسمى بإعلان حقوق المواطن في الدول العربية، وتكون هذا الإعلان من ديباجة وواحد وثلاثون مادة (يوسف 1981، ص93) كلها خاصة بحق الإنسان، ولكن معظم الدول العربية لم تفعل هذا المشروع، بسبب عدم وجود ارادة سياسية من قبل انظمة الحكم، لأن تفعيل مثل هذه القوانين سوف يحد ويقلص من حريتها، بل أحيانا يهدد وجودها ويجعلها محل مسائلة ومقاضاة امام القانون المحلي والمحاكم الدولية، وفي الوقت نفسه إهمال مبدأ حقوق الإنسان يترتب عليه مشاكل عديدة، ولعل ظاهرة العنف والإرهاب والصراعات الأهلية وعدم الاستقرار هي نتاج لانتهاكات حقوق الإنسان، ولذلك نشأت منظمات دولية تعنى بتحقيق حقوق الإنسان، فقد أعلن مجلس الأمن بالأمم المتحدة في عام 1992 بالإجماع أن حماية حقوق الإنسان مسؤولية كل الدول وان ملاحقة مرتكبيها لن تقف امام حدود اي دولة، كما اقر المجلس اعلان برنامج عمل فيينا 1993 الذي تبناه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بأن حقوق الإنسان هو مسؤولية المجتمع الدولي (شليبي 2009، ص20) وبالتالي فإن المرجعية الأساسية في عمل المنظمات الدولية تبدأ بالقانون الدولي، والتي على اساسها تقوم بتقييم دور كل بلد من حيث مدى احترامها لحقوق الإنسان، وترصد وتوثق كل الانتهاكات لحقوق الإنسان، من خلال إرسال مبعوثين لتحقيق من مدى مصداقية هذه المنظمات وعدم تحيزها، كما ترسل هذه المنظمات مراقبين حياديين لحضور المحاكمات، وكيفية قيام الدولة بتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان في دستورها وتشريعاتها الوطنية وفي الممارسة الفعلية لتلك الحقوق (شطناوي 2001، ص186)، وفي الجانب الآخر هناك منظمات أخرى توعوية مثل منظمة العفو الدولية، التي ساهمت كثيرا في نشر ثقافة حقوق الإنسان، حيث كونت شبكة لتبادل المعلومات والتعاون والدعم مع كثير من المنظمات المحلية والمدارس الثانوية مثل ساحل العاج وإيطاليا والدنمرك وغانا والمغرب من خلال المشاركة المدرسية والمناهج والبيئة المدرسية، وكان لها دور كبير في حماية حقوق الإنسان لدى دول عديدة، نظراً لنشاط هذه المنظمات ضمن إطار الأمم المتحدة وخارجه، وتعد هذه المنظمات حلقة وصل بين المؤسسات المحلية والدولية، ومصدر معلومات مهم عن الأوضاع الحقيقية لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم، وهي تسهم في تفعيل إجراءات الرقابة الدولية الرسمية على حقوق الإنسان، حيث تتمتع العديد من مثل هذه المنظمات بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يمكنها من العمل المجدي داخل لجنة (مجلس) حقوق الإنسان واللجنة الفرعية، والإسهام في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق تقديم الشكاوى أو التقارير المكتوبة إلى اللجنة، فضلاً عما يمكن أن تقوم به من اتصالات خارج نطاق الأمم المتحدة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في أي مكان من العالم، وتقديم المساعدات للمعتقلين، ورفع الشكاوى الدولية نيابة عنهم، كما ان منظمة اليونيسكو، ومنظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية للحقوقيين، قاموا بدور مهم في تعليم حقوق الإنسان ونشر ثقافتها، وذلك من خلال تطوير

وتحديث المناهج التعليمية، والوعي بالقضايا الإنسانية، وحل بعض المعضلات النظرية والعملية التي تواجه تطبيقها، إضافة إلى عقد الدورات التدريبية وإعداد الأدلة والقواعد الإرشادية لدمج مفاهيم حقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية، في مراحل التعليم الأساسي حتى المرحلة الثانوية والجامعية، كما اقترحت منظمة اليونسكو في تقرير لها ربط حقوق الإنسان بالقيم الدينية والثقافة المحلية، لتتم ترسيخها أكثر وتجذيرها في الوعي الجماعي، وتظل المدرسة والحياة المدرسية هي المجال الأمثل لهذا الدعم، فالمدرسة مؤسسة اجتماعية تقوم بوظيفة التعليم والتنشئة والتثقيف والتأهيل، وإن ترسيخ مبدأ حقوق الإنسان يبدأ من المؤسسات التعليمية في مراحل التعليم الأولى؛ لأن هذه المرحلة يمر بها جميع شرائح المجتمع، وهذه المرحلة هي اللبنة الأولى في عملية التنشئة واستقبال الثقافة، وتحديد اتجاه السلوك، باعتبار أن المدرسة هي مؤسسة تربية ومصنع للأفكار، فيجب إطلاق العنان للأفكار والإبداع، فالدولة التي تدعم التعليم والبحث العلمي وتأخذ به سرعان ما تتطور وتقفز قفزات إلى الأمام وتتفادى كثير من الأزمات، والعكس من ذلك أي عندما يكون التعليم والعلم والفكر تابع للسلطة، فإنه يقتصر على تمجيد فكر السلطة وتبرير أخطائها حتى في بحوثها العلمية، يؤدي ذلك إلى التوقع وضعف روح الفكر والإبداع، وهذا ما يطلق عليه مفكري الفلسفة مسلمات الأفكار السلطوية أو الإيديولوجية، بحيث لا يستطيع احد اجتياز هذه الأفكار، أو المساس بها أو نقدها أو تغييرها، فهي بمثابة السد أو الحاجز الذي يقف أمام أي فكر جديد، وعلى هذه المسلمة يكون الإنسان مجرد تابع وتكون مخرجات المؤسسات التعليمية مفكرين تابعين للسلطة وليس لهم أفاق عليا في التفكير والتحديث، هذا الفكر المأجور ضرره لا يقتصر على النتائج الفكرية فقط، وإنما يضعف سلطة الفكر (الربيعي 2005، ص31) والسلطة نفسها، لتتحرف بعد ذلك عن وظيفتها الأساسية، بدل الرقي والتنمية بالإنسان التي تعتبر من مبادئ حقوق الإنسان لتتحرف وتكون مصدر انتهاك حقوق الإنسان، ويفقد فيه المواطن انتمائه للوطن أي الوطنية والمواطنة وتتغرس فيه قيم المصلحة الخاصة والفردية أو الجزئية وحالة الغتراب، إن كثير من الناس لا يعي مدى أهمية حقوق الإنسان إلا عندما تنتهك حقوقه، حينها فقط يعي مدى أهمية هذه المنظمات وأهمية ترسيخ هذه المبادئ في المجتمع.

إن دور المنظمات الدولية في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين الدول مهم، حيث ساهمت هذه المنظمات في بعض الدول من خلال نشر أدلة وقواعد إرشادية للمعلمين، ممن يتعاملون مع الأطفال والبالغين، حول كيفية تعليم حقوق الإنسان، وسبل التدرج بذلك في المناهج الدراسية، من مرحلة الابتدائي حتى المرحلة الثانوية، وكانت منظمة العفو الدولية قد بدأت بتطبيق ما يعرف ببرنامج «المدارس الصديقة لحقوق الإنسان»، وهو يبنى رؤية وصلاحيات البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان، وهذا المشروع الذي بدأ تنفيذ مرحلته الأولى بمدارس من الشرق والغرب، بهدف تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من خلال مساعدة المجتمعات المدرسية على إدماج قيم

ومبادئ حقوق الإنسان في المجالات الرئيسية للحياة المدرسية، وتساهم المكاتب الوطنية لمنظمة العفو الدولية على إدماج أساسيات حقوق الإنسان، في الحياة المدرسية من خلال المشاركة المدرسية والقيادة، وعلاقات المجتمع المحلي والمنظمات المحلية وتشجيعها، والمناهج الدراسية وتحديثها ودمج مناهج حقوق الإنسان في التعليم، والبيئة المدرسية والعناية بها بما يتناسب مع حقوق الطالب.

ومن خلال هذا التعاون بين المنظمات الدولية والمنظمات المحلية من خلال المدارس، يمكن بذلك فرض الاستقرار السياسي على السلطة والحد من حريتها وهذا ينعكس على الاستقرار الاجتماعي، فكلما زاد التعاون بين المنظمات المحلية والدولية كلما ارتفعت وتيرة الحد في استخدام السلطة وبدأ الوعي المجتمعي في الاتساع لأهمية حقوق الإنسان، وزادت نسبة الاستقرار كما سوف نوضحه في المحور القادم.

المبحث الرابع. الاستقرار السياسي والمجتمعي

يعتبر الاستقرار بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مؤشر على نجاح النظام السياسي، وهدف من أهداف الدولة وضرورة من ضرورات العيش الكريم، وهو هدف تسعى له كل الدول، لأنه لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق التنمية الاقتصادية أو الثقافية في غياب الاستقرار السياسي الذي مرتبط بالاستقرار الاجتماعي، والذي تحققه التنمية البشرية ورفع مستوى المعيشة للأفراد، فالاستقرار السياسي هو قدرة النظام السياسي بالقيام بوظائفه، والاستجابة لمطالب الجماهير، والتكيف مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المحيطة به، على نحو يكسبه الشرعية السياسية اللازمة لاستمراره، ويحول دون تعرضه لأية أزمات سواء كانت صراعات أو انقلابات، كما أن الاستقرار السياسي مرتبط بالاستقرار السلوكي لسلطة، حيث الاستقرار السلوكي يعني الثبات الأيديولوجي للنظام الحاكم وعدم الانتقال المفاجئ من أيديولوجية إلى أخرى، بشكل فجائي، إذ أن غالبية النظم السياسية تعتمد على أفكار وإيديولوجيات متعددة لتصوغها ضمن أهدافها وبرامجها السياسية، وقد تستمر عليها فترة من الزمن، ثم تنتقل تدريجياً إلى أفكار ورؤى جديدة انقلا ببطيء سلساً متماشياً مع التغيرات الاجتماعية المحلية والدولية، لكن الأنظمة الغير مستقرة، تنتقل انتقال مفاجئ وسريع، في إطار الفعل وردة الفعل، وهذا ينتج عنه معارضة وارتدادات من البيئة المحيطة مما يؤدي إلى زعزعة النظام وأحياناً انهيار النظام، كما حدث في برنامج ليبيا الغد التي واجهت ارتدادات من الحرس القديم، أجبرتها إلى العودة للمربع الأول.

سعى كثير من العلماء والمفكرين إلى وضع معايير لقياس درجة الاستقرار السياسي من عدمه في

الدول والمجتمعات، ومن مؤشرات الاستقرار السياسي في الدولة والتي تتمثل في الأتي: -

- 1- التكامل القومي وغياب النزعات الانفصالية والصراعات العرقية والثنائية، وهذا يعني التجانس القومي بالضرورة، لكن المقصود هو وجود رؤية وإستراتيجية مشتركة وواضحة للتعامل مع التنوع العرقي والثقافي من شأنه تحقيق التكامل القومي في الدولة، وتلعب المواطنة دور مهم في التكامل القومي والوطنية، حيث المواطنة في ابسط معانيها تعني الحقوق والواجبات، ابتداءً من منح الجنسية وفرص الحياة الكريمة وانتهاء بالواجبات المتمثلة في الالتزام بالفرد بالقوانين والتشريعات في الدولة.
- 2- شرعية النظام السياسي، ويقصد بالشرعية تقبل الشعب للسلطة الحاكمة وخضوعه لها طواعية، وتأتي الشرعية من خلال صناديق الانتخابات.
- 3- قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع والدولة ضد أي أخطار خارجية محتملة، وهي أهم وظائف النظام السياسي كونها تتعلق ببقاء الدولة نفسها.
- 4- استقرار الحكومي، بمعنى عدم التغيير السريع للوزارات والقوانين، والانتقال السلس للقيادات وفق القوانين واللوائح المعمول بها في الدولة وحسب الكفاءة والخبرة.
- 5- استقرار البرلماني، فالبرلمان هو صوت الشعب، ويستمد البرلمان شرعيته من الشعب وهذا ما يعزز موقع البرلمان في مواجهة السلطات الأخرى، وكلما كان البرلمان مستقل عن السلطات الأخرى وكان اعضاءه يمارسون عملهم بانسجام وحرية دون التعرض لأي ضغوطات من قبل أي جهة كلما دل ذلك على الاستقرار السياسي لدولة.
- 6- غياب العنف واختفاء التوترات والصراعات الأهلية، ويكون ذلك من خلال وضع خطة إستراتيجية من الهيئة الحاكمة تكون متكاملة تمكن من القضاء على كل أسباب النزاع والشقاق في الدولة، أي (حق المواطنة) بحيث يشعر كل فرد بالمساواة التامة مع الآخرين.
- 7- نجاح السياسات الاقتصادية للحكومة وقدرة السلطة على توفير احتياجات الناس وتمكينهم من العيش الكريم، إن توفير احتياجات الناس الأساسية ودعم الطبقات الفقيرة هي أكثر ما يستهلك جهد الحكومات، وأول ما يتصدر برامج الأحزاب السياسية، فالديمقراطية مرتبطة بنظام تعدد الأحزاب، فعندما قامت الولايات المتحدة هاجم جورج واشنطن الأحزاب السياسية، ووصفها بأنها مدمرة نتيجة الصراعات فيما بينها، وعندما تطورت الأوضاع ونضجت الأحزاب أصبحت سمة أساسية من سمات الديمقراطية الليبرالية الأمريكية (محمد العويني 1981، ص30).

8- تدني مستوى الهجرة الداخلية والخارجية، لأن النزوح الداخلي يشير الى غياب التنمية المتوازنة حيث ينزح الناس صوب المناطق التي تتركز فيها مشروعات التنمية، وأما بحثاً عن الأمن حين تسود الحروب في بعض اجزاء الدولة فيلجأ المواطنون الى المناطق الآمنة.

9- توفر آليات للانتقال السلمي وللخلافة السياسية، ووجود آليات لانتقال السلطة والقيادة من شخص إلى آخر بطريقة سلسة وقانونية وشرعية، وإمكانية تبادل المواقع القيادية وإحلال الأشخاص بعضهم لبعض بصورة سلمية ومتفق عليها ومنصوص عليها في الدستور .

اما بالنسبة لحالة عدم الاستقرار السياسي فهي حالة تمر بها معظم النظم الغير ديمقراطية، كما تصاحب هذه السياسات حالات انتهاكات حقوق الإنسان، فانتهاك هذه الحقوق يخلق فجوة وازمة الثقة بين الحاكم والمحكوم من جهة وبين أفراد المجتمع ببعضهم من جهة أخرى، وبالتالي يؤثر ذلك على القرارات السياسية وتوجهات النظام الحاكم وحتى السياسة الخارجية لدولة بسبب التوجس المستمر من المجتمع بالإطاحة بالحكم، والنتيجة عن تدني مستوى الشرعية واتساع الفجوة بين الحاكم والمحكوم، وهذه المؤشرات تتمثل في الآتي:-

مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

1- عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة، وعدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي، وعدد المظاهرات وأعمال الشغب المعادية للحكومة، عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة.

2- سوء إدارة العلاقات الخارجية للدولة، من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي للدولة سوء علاقاتها الخارجية مع الجيران أو مع المجتمع الدولي، أو مع المنظمات الدولية والإقليمية، وذلك أما بسبب سوء ادارتها لملف السياسة الخارجية بسبب عدم كفاءة القائمين عليها، أو بسبب الطبيعة الصراعية للنظام الحاكم، أو بسبب عدم حرصه على اقامة علاقات طيبة مع الجيران والمجتمع الدولي والإقليمي، او عدم وعيه بأهمية العلاقات الخارجية وتأثيرها حتى على السياسة الداخلية، او بسبب سياسات داخلية لا ترضي الأطراف الخارجية مثل عدم ضمان حرية العقيدة أو بسبب انتهاك حقوق الإنسان ، أو بسبب اضطهاد مجموعات عرقية محددة، او بسبب ازمة داخلية في الدولة قد يقود السلطات الحاكمة الى مغامرات في الخارج، كخلق اعداء وهميين، او خلق قضية وهدف خارجي ينبغي تحقيقه أي تصدير الأزمة خارجياً بهدف (توحيد الجبهة الداخلية، وتعزيز شرعية النظام الحاكم) .

3-التغير المتتابع والسريع للوزارات والقرارات والقوانين، وهي احدى الظواهر المصاحبة لعدم الاستقرار الحكومي، وتعد هذه الظاهرة من السمات المميزة لأغلب الدول النامية، ففي ليبيا سنة 1969 - 1999 حسب البيانات المستقاة من الجريدة الرسمية الليبية ان 112 شخصا تقلدوا مناصب في مجلس الوزراء

واللجنة الشعبية العامة خلال فترة ثلاثين عاماً (المغربي 2006، ص63) وكذلك دولة مثل الهندوراس تغيرت السلطة التنفيذية (616) مرة في الفترة من 1824 إلى 1950م، بينما في الإكوادور تغيير (41) رئيساً للدولة في الفترة من 1940 إلى 1949، ان التقلبات الوزارية الكثيرة التي تقوم بها بعض أنظمة الحكم تشير إلى حالة عدم الاستقرار في النظام السياسي، بسبب الصراعات بين اللجنة السياسية داخل النظام السياسي، أو قد يشير إلى عجز النظام السياسي عن اختيار العناصر المناسبة لشغل المناصب السياسية.

4. عدم استقرار واستقلالية السلطة التشريعية، في بعض الحالات يتم حل البرلمان من قبل السلطات التنفيذية قبل استيفاء مدته القانونية، وفي حالات أخرى تسقط عضوية بعض النواب كما حدث في حادثة حل الحزب الشيوعي السوداني في العام 1965م، كما قد تتقدم مجموعة من النواب باستقلالهم من أجل تعطيل عمل البرلمان خاصة في الجمعيات التأسيسية التي تكون مهمتها هي اجازة الدستور، فتؤدي الاستقالات الجماعية إلى عجز الجمعية عن اجازة الدستور ويتم كل ذلك في اطار المناورات السياسية، وفي كل الحالات فان مثل هذه الممارسات تشير إلى حالة من عدم الاستقرار وتنعكس سلباً على عمل النظام السياسي .

ختاماً يمكن القول ان الاستقرار السياسي والاجتماعي لا يمكن تحقيقه فقط بالقوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية حفظ هيبة الدولة وتثبيت الأمن، ولكن الاستقرار السياسي هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عينا ساهرة على الأمن ورافداً أساسياً من روافد الاستقرار، فهما وجهان لعملة واحدة، فعندما يكون النظام السياسي مستقراً هذا ينعكس على المجتمع، وعندما يكون غير مستقر فهو ينعكس على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وإن الاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتقزيم الفجوة بين الحاكم والمحكوم من خلال الشرعية، والتي تأتي من خلال عنصر التراضي بين الحاكم والمحكوم، فالدولة التي تعيش حياة فيها مشاركة سياسية، وتشارك مع قوى المجتمع في النشاط السياسي العام وفق أسس ومبادئ واضحة، هي الدول المستقرة والمتنامية والتي تتمكن من مواجهة كل الأزمات والصعاب والمؤامرات التي قد تعصف بها، فالدولة معرضة للازمات ولا توجد دولة مؤمنة تأمين كامل. (المكاوي 2019، <https://bahamakkawi.com>)

المبحث الخامس. علاقة حقوق الإنسان بالاستقرار السياسي والمجتمعي في ليبيا.

إن علاقة حقوق الإنسان بالتنمية والحرية والعدالة والمشاركة السياسية هي علاقة وثيقة ومترابطة بحكم ان هذه القيم من مرتكزات حقوق الإنسان، وكل هذه القيم تساهم بالدرجة الأولى في تثبيت الاستقرار السياسي والمجتمعي، ففي ظل حقوق الإنسان يتضامن أفراد المجتمع، وهذا التضامن الاجتماعي يساهم بدرجة كبيرة في نيل جميع مظاهر العنف والكراهية والانتقام ومناصرة المظلوم، كما انه يفرض على النظام السياسي قيود والتزامات تلبي تطلعات المجتمع، وتحفظ حقوقهم، بسبب قدرة هذه المنظمات على تحشيد الرأي العام الداخلي وحتى الخارجي، اما في حالة عدم وجود المنظمات المعنية بحقوق الإنسان أو ضعفها، والذي يؤدي بطبيعة الحال الى تدني ثقافة حقوق الإنسان، وعدم معرفة الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، مما يتيح لنظام الغير ديمقراطي التوغل في جميع مؤسسات الدولة والمجتمع، وكلما زاد توغل السلطة في مؤسسات الدولة والمجتمع يؤدي هذا إلى تدني مستوى حقوق الإنسان؛ لأن منظمات حقوق الإنسان تحدث نوع من التوازن والقيود على السلطة، وهذا يؤدي الى تماهى السلطة مع إرادة الشعب، ليسيران في خطان متوازيان، ويلتحم ويتضامن المجتمع مع السلطة، وهنا تكمن قوة الدولة، إن قوة الدولة تعني الاستخدام المفرط للقوة واضطهاد المجتمع لفرض الأمن والاستقرار، لأن هذا يؤدي إلى هشاشة وضعف الدولة على الأمد البعيد بسبب اتساع الفجوة بين السلطة والمجتمع، صحيح أن هيئة الدولة تحتاج إلى قوة، ولكن هذه القوة تستخدم لفرض القانون والدستور وحماية المجتمع، فقوة مؤسسات المجتمع المدني ومن ضمنها منظمات حقوق الإنسان في المجتمعات الديمقراطية أدت إلى قوة الدولة واستقرارها، والعكس من ذلك في الدول الغير ديمقراطية، ضعف المؤسسات المدنية أدت إلى ضعف الدولة وهشاشتها وعدم استقرارها سياسيا واجتماعيا (فنديل 2007، ص139) وسرعان ما تتفكك الدولة وتتهار في أول أزمة تمر بها، وفي هذا الصدد يرى هنتجتون أن استقرار النظم السياسية من عدمه يتحدد من خلال طبيعة العلاقة بين المشاركة السياسية وتأييد المجتمع لهذه السلطة، والتعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، حيث التعبئة كما يشير إليها كارل دويتش هي خلق وعي جديد وتعلم قيم وتوجهات جديدة وانهايار مجموعة أساسية من الارتباطات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، وهذا يحتاج إلى تحديث المؤسسات السياسية ومواكبتها لهذه التغيرات، حيث التغيير الاجتماعي والتطور الاجتماعي في ظل العولمة اصبح متماهياً مع التطور العالمي بسبب تطور التصاللات وتبادل التجارب والخبرات وأحياناً حتى التقليد بين مجتمعات العالم، ففي غياب التغيير السياسي وتحديث المؤسسات بما يتماشى مع هذا التطور والتغيرات الاجتماعية، يؤدي ذلك إلى حالة عدم الاستقرار السياسي (المغربي 2005، ص18) وهذا ما حدث في ليبيا بعد اكتشاف النفط في عام 1957 حتى 1967 حيث ارتفعت نسبة التعليم في المدارس من 33000 طالب في عام 1957 إلى 170000 طالب عام 1965 وهذا

التغيير في البنية الاجتماعية لم يصاحب تغييراً في النظام السياسي الملكي أو تحديثه، بل الذي حدث العكس، حيث ألغيت الأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية؛ بسبب سيطرة نخب تقليدية ذات قيم وتوجهات قديمة مخالفة لقيم هذه الفئات الجديدة، ودون وجود مؤسسات مدنية يعبر بها المجتمع عن حقوقه وتطلعاته أصبحت هناك فجوة بين السلطة والشعب، وازدادت هذه الفجوة في الاتساع (المغربي 2005، ص 27)، مما سبب في حالة عدم الاستقرار ومن تم سقوط نظام الحكم وتغييره بنظام آخر دون مقاومة تذكر، وهذا النظام الجديد وجد الساحة خالية أمامه بدون مؤسسات مدنية يمكن ان تحد من حركته أو تقيده، مما أتاح له المجال لفرض أيديولوجيته والتوغل في جميع مفاصل الدولة، لتكون مؤسسات الدولة الهشة أصلاً مرتبطة بالسلطة وشخص الحاكم، وكلما ارتبطت الدولة ومؤسساتها بشخص الحاكم، زادت هشاشة الدولة، وانعكس ذلك على المواطنة ومستوى الوطنية، ولعل التغييرات المفاجئة في القوانين الداخلية وتغيير الوزارات في ليبيا ما بعد 1970م، إنما هي مؤشر على حالة عدم الاستقرار، بسبب تخبط النظام وعدم وجود استراتيجية واضحة من جهة وشخصنة الدولة من جهة أخرى، مما جعل القوانين والقرارات (مخرجات النظام السياسي) مرتبطة بمواقف شخصية، تفتقد إلى النظرة المستقبلية، فالمشاركة السياسية والجماعية تتميز بالحكمة وأفق النظر والتوقعات المستقبلية، والبعد عن الأهواء الشخصية، ففي سنة 1978 م جرم النظام مؤسسات المجتمع المدني ومن ضمنها الأحزاب السياسية، وحق التجمهر في مقولته (من تحزب خان) وتم إلغاء الملكية الخاصة، ومصادرة الأملاك الخاصة لطبقة الغنية، بغية تطبيق النظام الاشتراكي، فقد صادر النظام كل العقارات المملوكة للأفراد من خلال المقولة (الأرض ليست ملكاً لأحد) والتي أصبحت بمثابة قانون كما اصدر قانون يحق للفرد تملك بيت واحد فقط، ومنع تأجير العقارات ومصادرة المصانع والمؤسسات الاقتصادية الخاصة وألغيت التجارة الحرة التي من شأنها رفع مستوى المعيشة للفرد وتشغيل اليد العاملة المحلية، والاستقلالية وعدم الاعتماد على الدولة (المغربي 2005، ص 49)، وهذا أدى إلى فقدان الثقة بين أفراد وشركاء الوطن الواحد، والتي مازالت أثارها تخيم على المجتمع إلى وقتنا هذا، وكذلك إزاحة الحيز المستقل بين الفرد والسلطة، وأصبح الفرد تابع لدولة، واتجه الأفراد إلى القطاع العام؛ لعدم وجود فرص عمل في القطاع الخاص، مما أدى إلى تكديس الأفراد في الوظائف الحكومية وصرف الدولة الميزانيات الضخمة على الرواتب، واعاقت فرص للتنمية والتطوير، والتي لازالت نتائجها تخيم على الدولة حتى وقتنا هذا، ومن جهة أخرى نشأت العداوة والبغضاء والكراهية بين أفراد المجتمع؛ نتيجة انتزاع الملكيات ومصادرتها لصالح افراد اخرين، وهذا يعد انتهاك لحقوق الإنسان، وهذا أدى الى انعدام وتلاشي الثقة بين الأفراد ببعضهم، والتوجس المستمر من بعضهم، والتي كانت نتائجها وخيمة حتى وقتنا هذا من خلال ضعف وفشل المجالس التشريعية بعد 2011 في المراحل المؤقتة، وعرقلة عمل البرلمان وضعفه وتقاسم المصالح فيما بينهم،

والتوجس المستم بين اعضاءه ببعضهم، وفي هذا الصدد يقول المبعوث اللممي غسان سلامة (إن مشكلة البرلمان الليبي ليست في تدني الثقة، بل هي انعدام الثقة فيما بينهم).

إن هذه الإشكاليات كانت نتيجة السياسات العامة في السابق، وعدم تجدر مبدأ حقوق الإنسان في المجتمع، ليعي كل فرد بحقوقه وواجباته، والجدير بالذكر رغم هذه الانتهاكات في السابق كان النظام يدعوا لحرية الشعوب واحترام حقوق الإنسان، والواقع غير ذلك، ففي التسعينيات من القرن الماضي كانت هناك أمثلة كثيرة واضحة على انتهاكات حقوق الإنسان، كانت إحداها في سجن أبوسليم في طرابلس عام 1996، حيث قدرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان مقتل حوالي 1270 سجين، كما أشارت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى استمرار ارتفاع عدد الليبيين الذين هاجروا إلى خارج البلاد اعتباراً من عام 1995 وارتفاع طلبات اللجوء السياسي التي قدمها المعارضين اعتباراً من عام 1993 نتيجة القمع والاضطهاد، وفي بداية 2005 ونتيجة لضغوطات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان خضع النظام لهذه الضغوطات وافر بالتزامه بحماية حقوق الإنسان، وتم إنشاء منظمّتين لحقوق الإنسان، مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية (1998) ومؤسسة القذافي للتنمية، وكانت المؤسسات برئاسة سيف الإسلام، فقامت هذه المؤسسة بالتحقيق في قضية أبوسليم، رغم أنها تابعة لسلطة وتفتقد للحيز المستقل، الشرط الضروري لحيادية هذه المؤسسات، وبرغم من ذلك فإنها واجهت معارضة شديدة من قبل الحرس القديم الموقع الإلكتروني ([https:// fanack.com/ar/Libya/](https://fanack.com/ar/Libya/)) (human-rights

إن تلك الانتهاكات في حقوق الإنسان التي استمرت لعقد من الزمان أدت إلى تآكل النسيج الاجتماعي تدريجياً، وانتشار الظلم والحقد داخل المجتمع، وبالتالي من الصعب أن يتضامن المجتمع بسبب هذه الأحقاد أو أن يتحد في قرارات مصيرية، بسبب أزمة الثقة والتوجس من الآخر، التي زرعت داخل المجتمع لعقود، فمع مرور الزمن أصبحت بمثابة ثقافة تتوارث عبر الأجيال، فالثقافة والمجتمع مظهران لشيء واحد، فإذا كانت الحاجات الإنسانية الأساسية يمكن تفسيرها تفسيراً اجتماعياً، فإن طرق إشباعها تأتي عن طريق الثقافة، وإن التطور الثقافي عبر التاريخ يأتي من خلال التجارة الحرة والصناعة والملكية الخاصة، الذي ألغاه النظام وجرمه واعتبره نوع من الاستغلال، فالتجارة هي البذرة لنمو الطبقة البرجوازية وولادة نوع من الثقافة الحديثة المبنية على المصلحة بدل علاقة الدم والنسب، فالمصلحة تربط الأفراد ببعضهم، وتشكل نوع من التضامن المجتمعي، كما حدث بعد الثورة الصناعية في الغرب حيث تغيرت العلاقات الاجتماعية، وانتقلت من العلاقات القبلية العائلية الجزئية الى علاقات مصلحة كلية، مما ترتب على ذلك وضع قواعد ونظم جديدة للسلوك الاجتماعي (رشوان، 2014، ص188)، بينما في ليبيا حدث العكس حيث تم إلغاء التجارة والقطاع الخاص في فترة الثمانينات من

القرن العشرين، وتحول النظام الاقتصادي إلى اشتراكي معتمد كلياً على الدولة وعلى العلاقات العائلية، ولا وجود للقطاع الخاص والحيز المستقل عن الدولة، فأصبح الأفراد تابعين للدولة، والدولة والسلطة مرتبطة بشخص الحاكم، وبالتالي هذا أفرز نوع من الثقافة التبعية وعدم الاستقلالية والاعتماد التام على الدولة المتمثلة في شخص الحاكم ليصبح على المجتمع الأيديولوجية والثقافة التي تساهم في استمراره في الحكم، فالدور الذي يلعبه النظام السياسي مهم في ترسيخ أنماط محددة من الثقافة والتوجهات والسلوك التي تضبط التفاعل التي يتضمنها النظام الاجتماعي، حيث تكون الثقافة السياسية بمثابة التنظيم الغير مقنن للتفاعلات السياسية داخل المجتمع، رغم أن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، إلا إنها مرتبطة من خلال القيم التي تحويها الثقافة والتي تنتقل عبر عملية التنشئة (هلال 2005، ص122)، ولذلك نجد النظم التسلطية تسعى لتغيير الثقافة المجتمعية من خلال طرح إيديولوجيات تلاؤم مصلحتها وأصباغها على المجتمع، وتتخذ من المؤسسات التعليمية وسيلة لفرض أيديولوجيتها، بغية احتواء الطالب والأجيال القادمة التي تساهم في الحياة العامة في المستقبل، حيث تغرس فيه روح الولاء لسلطة بدل الوطن.

وختاماً يمكن القول ان عدم وجود منظمات حقوق الإنسان وبالتالي ثقافة حقوق الإنسان في ليبيا أدت إلى شخصنة الدولة وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وعندما انهارت السلطة في 17 فبراير انهارت معها جميع مؤسسات الدولة، وعدم وجود المؤسسات المدنية التي يمكن أن تحل ولو جزئياً محل مؤسسات الدولة أو تنظم المجتمع، أدى هذا إلى ظهور المؤسسات التقليدية، والتي تحولت إلى أداة لصراع والحروب الأهلية، بينما نجد في تونس ومصر التي تعتبر متقاربة ثقافياً واجتماعياً، رغم انهيار نظام الحكم ظلت الدولة ومؤسساتها متماسكة نسبياً، ويرجع ذلك لأن هذه المنظمات المدنية كانت موجودة أصلاً وساهمت في نشر الثقافة السياسية خلال السنوات السابقة رغم ضعفها، وإنها كانت بمثابة صمام أمان ولو نسبياً من تغول السلطة وتوسعها، كما ساهمت هذه المنظمات في توعية وتعليم المجتمع لحقوقه وواجباته وأهمية الدولة واستقرارها، وزرعت في الفرد روح الوطنية، واستطاعت أن تفصل في ذهنية الفرد بين الدولة كمؤسسات ونظام الحكم أو السلطة ومن خلال هذه المؤسسات اكتسب الفرد مجموعة من المبادئ والقيم والتي علي ضوءها يحكم على ما هو مناسب وما هو غير مناسب من أشكال السلوك، كما أن مؤسسات المجتمع المدني تساهم في عملية التنقيف من خلال المحاكاة والعبرة والاتصال بالعالم الخارجي وهي الأخرى تعتبر من الوسائل التعليمية، وبذلك يتجنب المواطن في المستقبل كثير من الأخطاء (الخطاب 2004، ص68)، ويتعلم الفرد الحقوق والواجبات، حيث الوعي بالحقوق والحريات يمنح الأفراد القدرة على حمايتها، ويكسب المجتمع حصانة ضد الانتهاكات وكافة أشكال الاعتداءات، كما يؤدي الوعي بها إلي نبد جميع مظاهر العنف داخل المجتمع وعدم اللجوء الى القوة في حل النزاعات، ودور التعليم هنا

محوريا في عملية تغيير الثقافات والعقول وسلوكهم اتجاه بعضهم البعض، ولذلك ربط كثير من المفكرين ومن بينهم المفكر العربي الفرابي بين الفضيلة الأخلاقية والفكرية والصناعات العملية والتكنولوجية في الأمم بطريقة تطوير وتحديث التعليم والتربية (المهدي صاحب 1997، ص153) فكلما ارتقى التعليم والتربية ترسخ مبدأ العدالة وحرية التعبير والميل إلى التسامح والاعتدال في المواقف ونمو روح الاحترام المتبادل ومشاعر المودة والسلام ومناهضة الميول الأنانية والعدوانية داخل المجتمع وبين شعوب العالم، ويقول في هذا الصدد جون ستيورات مل (أن الرأي الذي تحاول السلطة قمعه قد يكون صائبا مع إنكارها له، فليس من حقها حسم الأمر نيابة عن البشرية بأسرها، وأي محاولة منها لإسكات الأصوات المخالفة يعني ادعائها العصمة من الخطأ) وبالتالي فإن حرية التعبير وأبدأ الرأي هي حق من حقوق الإنسان، وهي أداة لتصحيح أخطاء السلطة، وليس من حق السلطة مصادرتها (الربيعي 2007، ص82) فالسلطة غير معصومة من الخطأ، ويجب إزالة ثقافة العصمة في ذهنية المواطن والسلطة، فالتعبير عن الرأي هو جوهر حقوق الإنسان.

النتائج

- 1- إن معظم النظم الغير ديمقراطية تعاني حالة عدم الاستقرار السياسي، ويتضح ذلك من خلال إصدار تغيير التشريعات والقوانين وتغيير الوزارات حسب الولاء لسلطة وليس الكفاءة، مما ترتب عن ذلك سوء الإدارة والفساد الإداري.
- 2- ان مفهوم حقوق الإنسان بمثابة البوابة التي تفتح المجال لمبادئ اخرى سامية مثل الحرية المقننة والتعبير عن الرأي والنقد البناء والغير مشخصن، وتكوين المنظمات والتضامن الاجتماعي، كما تكبح كل من لديه سلطة، حتى لا ينفرد بها.
- 3- افتقر المجتمع الليبي مفهوم حقوق الإنسان لحقبة زمنية، وهذا أدى إلى عدم وعي شريحة عريضة من المجتمع لحقوقه وعدم المطالبة بها عندما تنتهك هذه الحقوق، وهذا أدى إلى عدم شعور الأفراد بالأمان، مما جعل كل فرد يتوجس من الآخر، وبالتالي تلاشى مفهوم العمل الجماعي وتلاشت معها ثقافة الاقتدار، وانعدام الثقة بين لأفراد، وهذا يتضح جليا من خلال المؤتمر الوطني أو مجلس النواب بعد 2011م، الذي لم يستطيع أخذ قرارات مصيرية بكامل النصاب، فالكامل متوجس من الآخر، ولا توجد قاعدة مشتركة تجمعهم.
- 4- ان غياب المنظمات المدنية ومن ثم عدم الوعي لثقافة حقوق الإنسان يجعل الدولة ضعيفة وهشة ومهيئة للانقسام وللانقلاب السياسي كما يؤدي إلى تشطي المجتمع ونشر الأحقاد والكرهية بين

الأفراد، وهذا يساهم ويسهل على النظم الشمولية سيطرتها على المجتمع، فقوة المجتمع تكمن في تضامنه، وضعفه يكمن في تفرقه.

5- إن غياب ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، يجعل المواطن خاضع تابع لإرادة له، ولا يطالب بحقوقه عندما تنتهك، مما يزيد بطش وجبروت وسطوة كل من لديه سلطة، وتزداد السلطة أو نظام الحكم في التوغل في جميع مؤسسات الدولة وأحكام السيطرة عليها، وهذا يؤدي إلى تدنى المواطنة ومن ثم الوطنية والانتماء للوطن.

التوصيات

- 1- الارتقاء بالتعليم، وهي تبدأ بتوفير البنية التحتية وتحديث المناهج التعليمية، لأن الطريق الأمثل لتغيير الثقافة السياسية وترسيخ مبدأ حقوق الإنسان يبدأ من المدرسة والجامعة والمعهد، وربط حقوق الإنسان بالدين، لأن كل مجتمع يتصرف أفراده تبعاً لمعايير وقواعد متعارف عليها مثل القواعد المكتوبة التي تستمد أصولها من الدين وما اتفق عليه المجتمع لتأتي على شكل تشريعات، ولوائح غير مكتوبة وهي أعراف اجتماعية يتدرب عليها الطفل عقلياً وعملياً ويقلد الآخرين في ممارستها (القدافي، 1981، 31).
- 2- اعتبار مادة حقوق الإنسان مادة الزامية يجب تدريسها من السنوات الأولى لمرحلة التعليم الأساسي، والمتوسطة والعليا، وبحكم ان هذه المادة غنية وثرية بالمعلومات ومتغيرة في ان واحد، وان مجتمعاتنا هي أحوج من أي وقت مضى بفهم حقوق الإنسان.
- 3- تشجيع المدارس على التعاون مع المنظمات المحلية والدولية لاكتساب الخبرة والمعرفة.
- 4- دعم المنظمات الحقوقية وبالأخص منظمات حقوق الإنسان، واعتبارها صمام أمان للاستقرار السياسي والمجتمعي.
- 5- إعادة النظر في القيم والموروثات الثقافية، ومحاولة تحديثها من خلال مؤسسات المجتمع المدني التي تعتبر من أهم مؤسسات التنشئة، والتي لها القدرة السريعة في نقل ثقافة المجتمع وتغييرها إلى ثقافة حديثة متماهية مع التغيرات الاجتماعية.

Abstract:

The aim of this study is to clarify the relationship between the consolidation of human rights in society, and political and societal stability. Political stability is the commitment of the ruling authority to a country's laws, legislation and adherence to the constitution. This commitment leads to narrowing the gap between the ruler and the ruled, and would lead to social stability, solidarity, integration and community harmony.

There are many factors that contribute to political and social stability. One such factor, is upholding the principle of human rights, which plays an important role in political stability, political reform and societal solidarity. Upholding principle of human rights also allows the flourishing of values and principles, such as justice, equality, freedom, solidarity, teamwork, political participation and other principles. The principle of human rights also acts as a check on the ruling authority, especially when it is bound by conventions, and international organizations.

Many Arab societies, and this study will focus specifically on Libya, lack a state that is political and societally stable. Although outwardly and formally, the country seems stable, however, despite appearances, Libya is in a state of political and social instability. This is due the weakness of the state institution, which in turn is due to the failure of civil society institutions, especially those concerned with human rights. The absence of a functioning and robust institution, renders the state open to being manipulated, and utilized as the 'personal property' of the ruling authority.

There is also a lack of awareness from a large segment of society of their rights and duties, due to the lack of merit this concept has within society. This has meant that many individuals are not aware of their rights nor do they claim them when they are made aware of their violation. This has meant that those in positions

of authority have grown more powerful as they believe there is no repercussion for infringing on the rights of their citizens. In the long run, this leads to a social rift, as the state weakens or collapses in the absence of a culture of tolerance, human rights and societal solidarity – which should be instilled by civil institutions. However social, political and cultural issues emerge as a reaction due to oppression and injustice and when societal rights are taken by force away from the authorities, the causes the division of the state.

المراجع

- 1- امانى قنديل، وآخرون تقييم منظمات المجتمع المدني. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. القاهرة، (2007)
- 2- إصدارات اليونسكو، حقوق الإنسان، ترجمة علاء شلبي. مطبعة لون. المغرب.(2009)
- 3- جعفر المهدي صاحب، الفلسفة السياسية. منشورات دار النخلة. ليبيا (1997) .
- 4- حسين عبد الحميد رشوان، العلاقات الإنسانية. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية،(1997)
- 5-رمضان محمد القدافي، علم النفس العام. منشورات الجامعة المفتوحة. ليبيا. (1981)
- 6-سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع. مصر. (2004)
- 7-ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية، المشروع القومي للترجمة. ترجمة ربيع وهبه وآخرون. القاهرة. (2002)
- 8-صاحب الربيعي، دور الفكر في السياسة والمجتمع. صفحات للدراسات والنشر. سوريا. (2005)
- 9-صبحي محمصاني، أركان حقوق الإنسان. دار العلم للملايين. بيروت. (1997)
- 10- علي الدين هلال وآخرون،النظم السياسية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. (2005)
- 11- فيصل شطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي. دار ومكتبة الحامد للنشر. عمان. (2001)
- 12- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. (2004)
- 13- مروان يوسف صباغ، البيئة وحقوق الإنسان. كومبيو للنشر والدراسات والإعلام. بيروت. (1992)
- 14- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. (2004)
- 15- محمد علي العويني، أصول العلوم السياسية. عالم الكتاب. القاهرة. (1981)
- 16- محمد زاهي المغيربي، الدولة والمجتمع المدني. دار العرايين. بنغازي. (2006).

الدوريات

1- اميمة البوعيشي، (مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية . العدد 12 . 2013) العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان في ظل التحول الثوري في ليبيا. ليبيا: جامعة طرابلس، 2013.

2- مصطفى خشيم، (مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية. العدد 7 . 2010) ليبيا: جامعة طرابلس.

المواقع الإلكترونية.

1- الموقع الإلكتروني. واشنطن 10 ديسمبر 2020. alhurra.com.

2- الموقع الإلكتروني. <http://hrlibrary.umn.edu/arab/UIDHR.html>. اعتمد من قبل المجلس

الإسلامي بتاريخ 19 أيلول/سبتمبر 1981 .

3- الموقع الإلكتروني، <https://bahamakkawi.com/2019/01/05> بهاء الدين مكاي، الاستقرار

السياسي .